تقرير

التحقق من المعلومات

مهارات
Maharat

Government of the Netherlands

مقدمة

في أعقاب الانتخابات التشريعية اللبنانية لعام 2022، واصلت "مهارات نيوز " التحقق من صحة الشائعات والمعلومات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي وأبرزها التصريحات الصادرة عن الجهات السياسية الفاعلة. وشهدت حقبة ما بعد الانتخابات انتشار الكثير من المعلومات حول تدهور العديد من قطاعات البنى التحتية، بما في ذلك قطاعي الطاقة والاتصالات، التي تضررت بشدة من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة في لبنان. كما هيمنت المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان على النقاش العام حيث حاول صانعو القرار تسييس هذه المسألة من أجل تضليل الجمهور وتقديم أجنداتهم السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أغلبية عمليات التحقق من المعلومات التي أجريت خلال فترة ما بعد الانتخابات تناولت مسائل دستورية وتشريعية لأن عددًا هامًا من البيانات السياسية في هذا الصدد كانت خاطئة وأظهرت نقصًا في المعرفة القانونية بالإضافة إلى تجاهلٍ لسيادة القانون.

العينة / النموذج

التحقق من المعلومات

٣٢ عملية تحقق من المعلومات

خلال فترة ما بعد الانتخابات والتي تتراوح من حزيران\يونيو 2022 حتى تشرين الثاني\نوفمبر 2022، أنتجت "مهارات نيوز" 32 عملية تحقق من المعلومات تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات بما في ذلك الدستور والتشريع، وأعضاء البرلمان من قوى التغيير، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، واللاجئين، وكذلك الوضع الاقتصادي في لبنان.

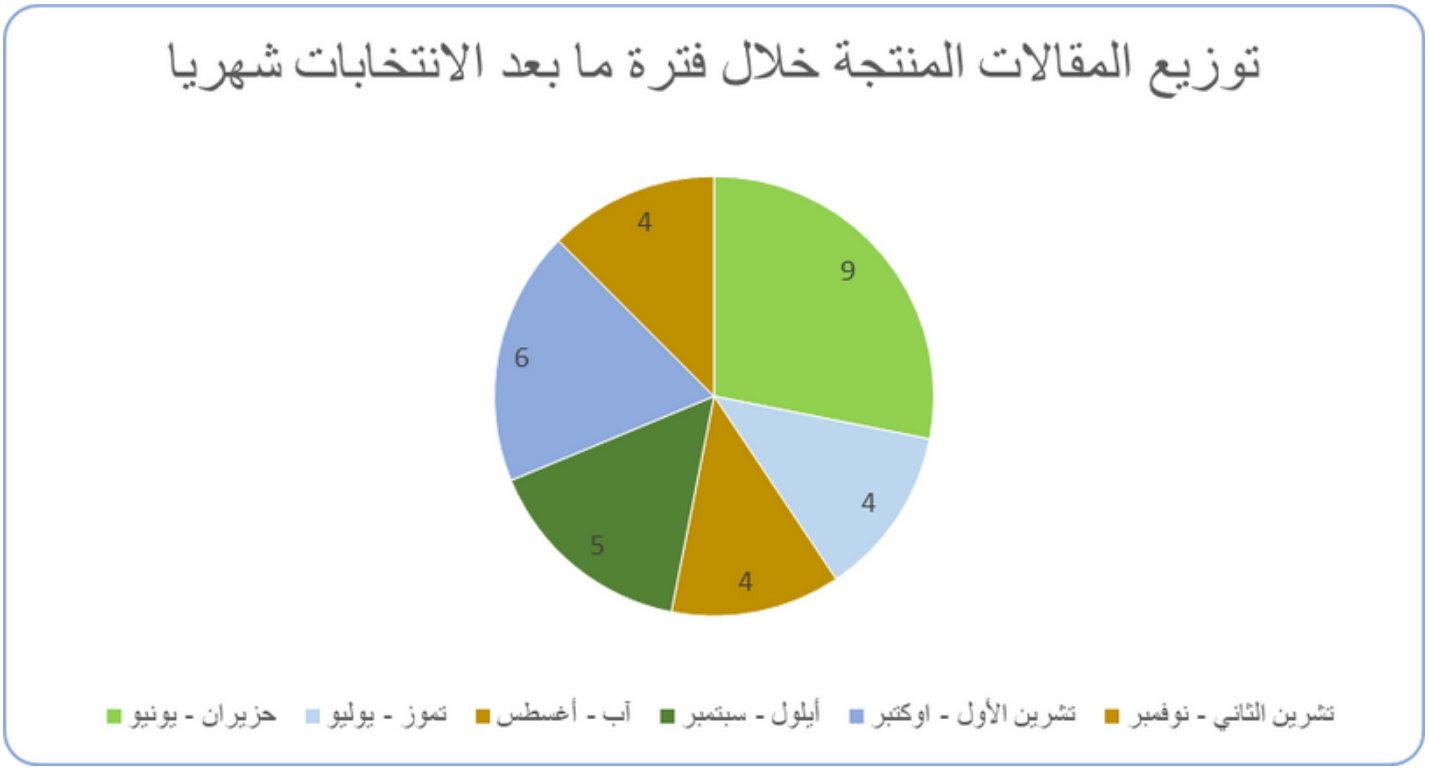

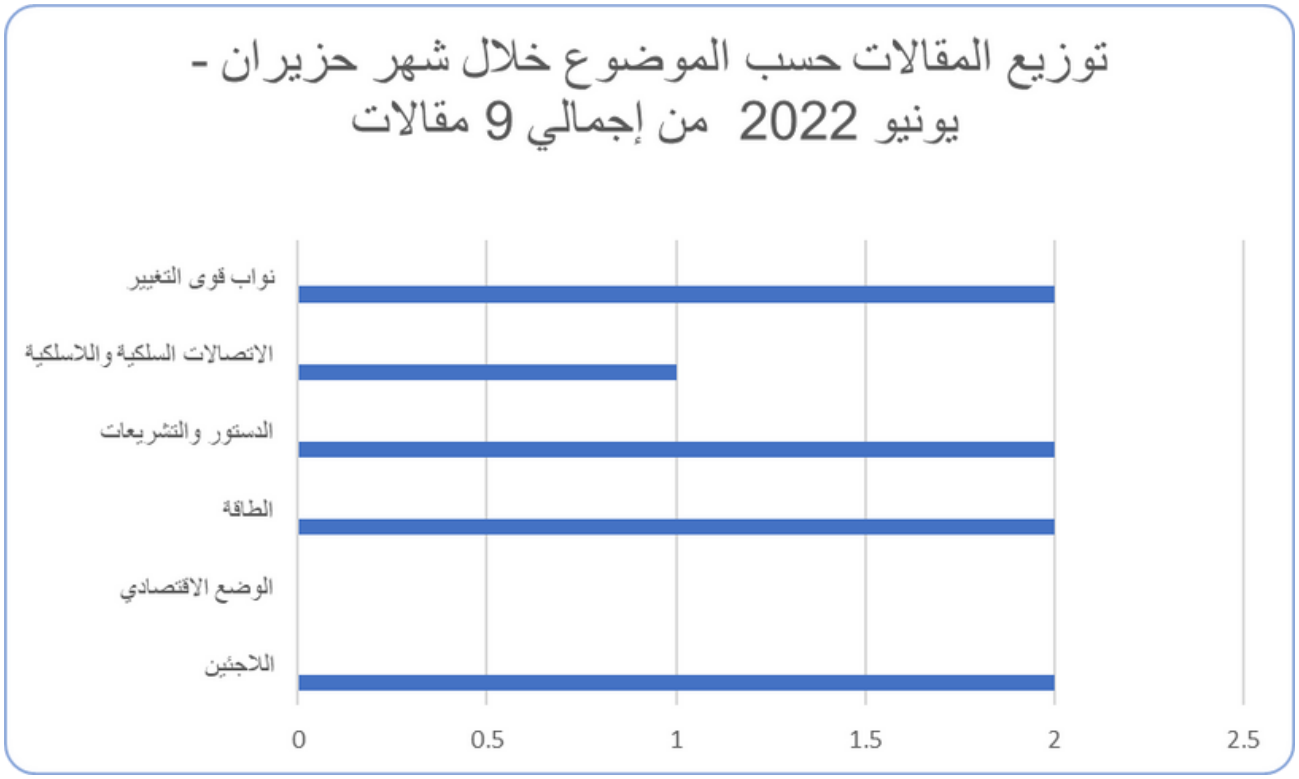
توزيع المقالات حسب الموضوع خلال شهر حزيران - يونيو 2022 من إجمالي 9 مقالات
نواب قوى التغيير
الاتصالات السلكية واللاسلكية
الدستور والتشريعات
الطاقة
الوضع الاقتصادي
اللاجئين
0
0.5
1
1.5
2
2.5

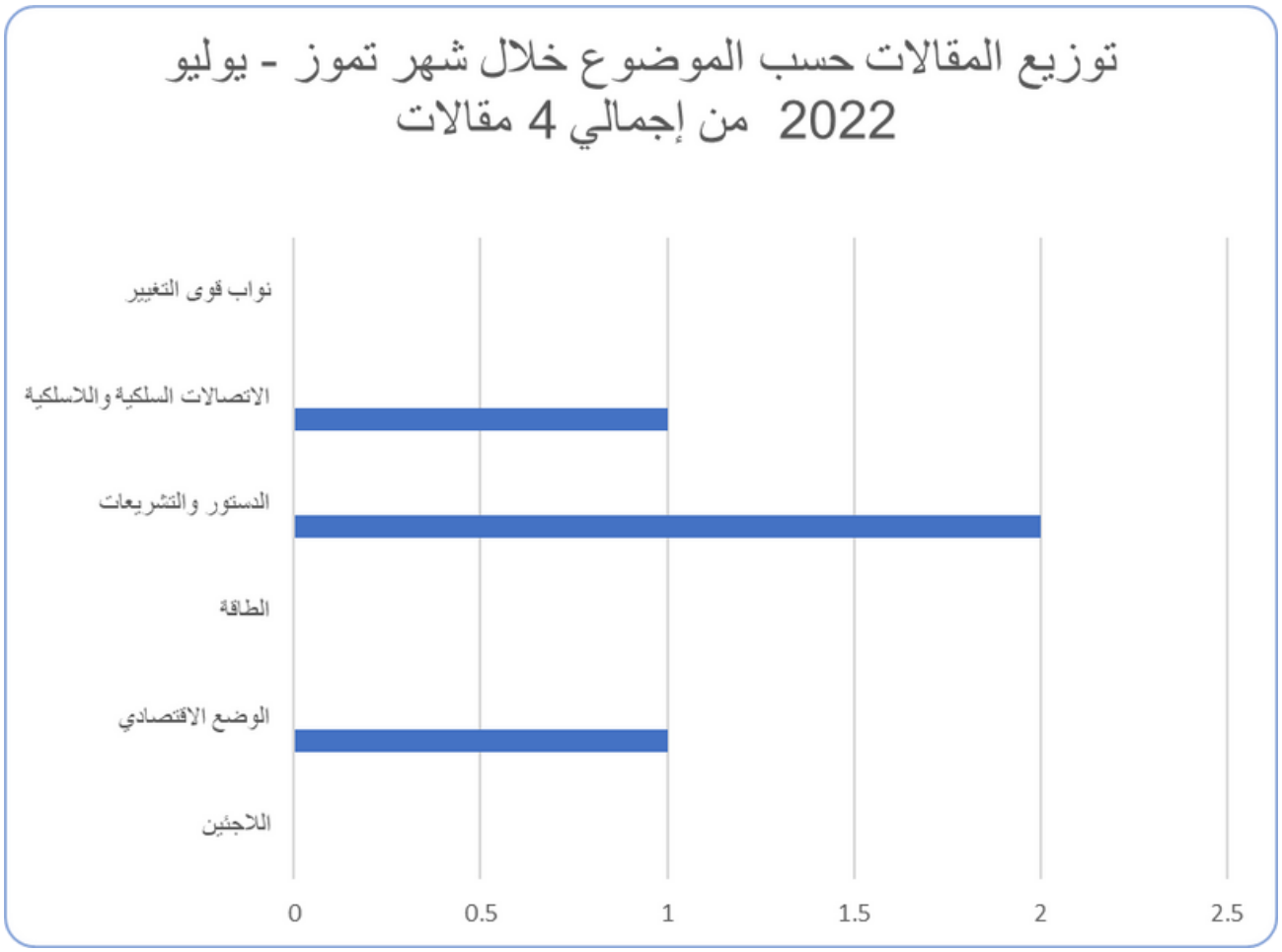
توزيع المقالات حسب الموضوع خلال شهر تموز - يوليو 2022 من إجمالي 4 مقالات
نواب قوى التغيير
الاتصالات السلكية واللاسلكية
الدستور والتشريعات
الطاقة
الوضع الاقتصادي
اللاجئين
0
0.5
1
1.5
2
2.5

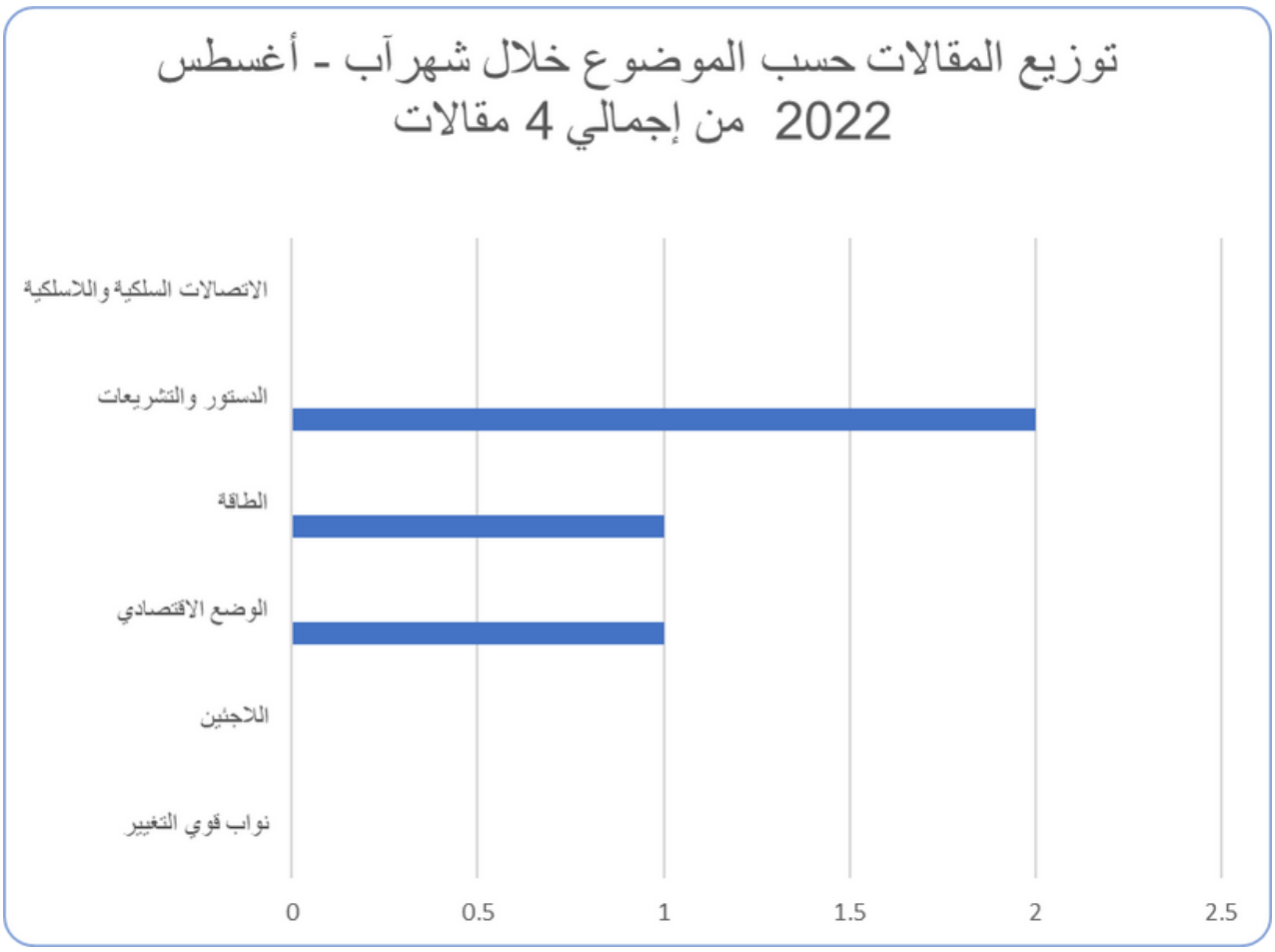
توزيع المقالات حسب الموضوع خلال شهر آب - أغسطس 2022 من إجمالي 4 مقالات
الاتصالات السلكية واللاسلكية
الدستور والتشريعات
الطاقة
الوضع الاقتصادي
اللاجئين
نواب قوي التغيير
0
0.5
1
1.5
2
2.5

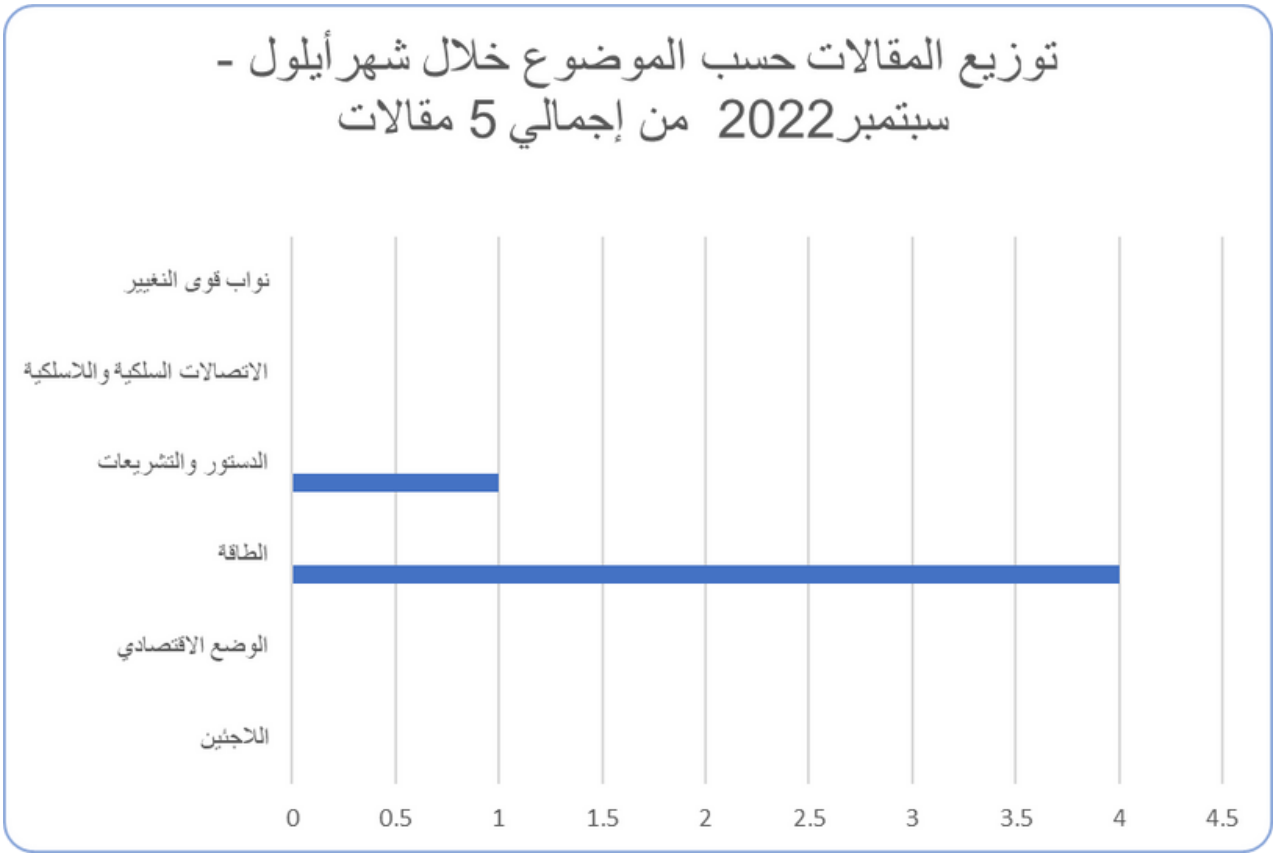
توزيع المقالات حسب الموضوع خلال شهر أيلول - سبتمبر 2022 من إجمالي 5 مقالات
نواب قوى التغيير
الاتصالات السلكية واللاسلكية
الدستور والتشريعات
الطاقة
الوضع الاقتصادي
اللاجئين
0
0.5
1
1.5
2
2.5
3
3.5
4
4.5

غالبية المقالات التي صدرت في أعقاب الانتخابات شملت موضوع الدستورية والتشريعات فضلًا عن المواضيع المتصلة بالطاقة. في الواقع، تمت كتابة 11 مقالة حول كلٍ من هاذين الموضوعين. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت ثلاث مقالاتٍ على الموضوع الاقتصادي وموضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية على التوالي. أخيرًا، تمحورت مقالتين حول موضوع اللاجئين ومقالين اخرين على نشر معلومات مضللة ضد أعضاء البرلمان الذين يدعمون التغيير

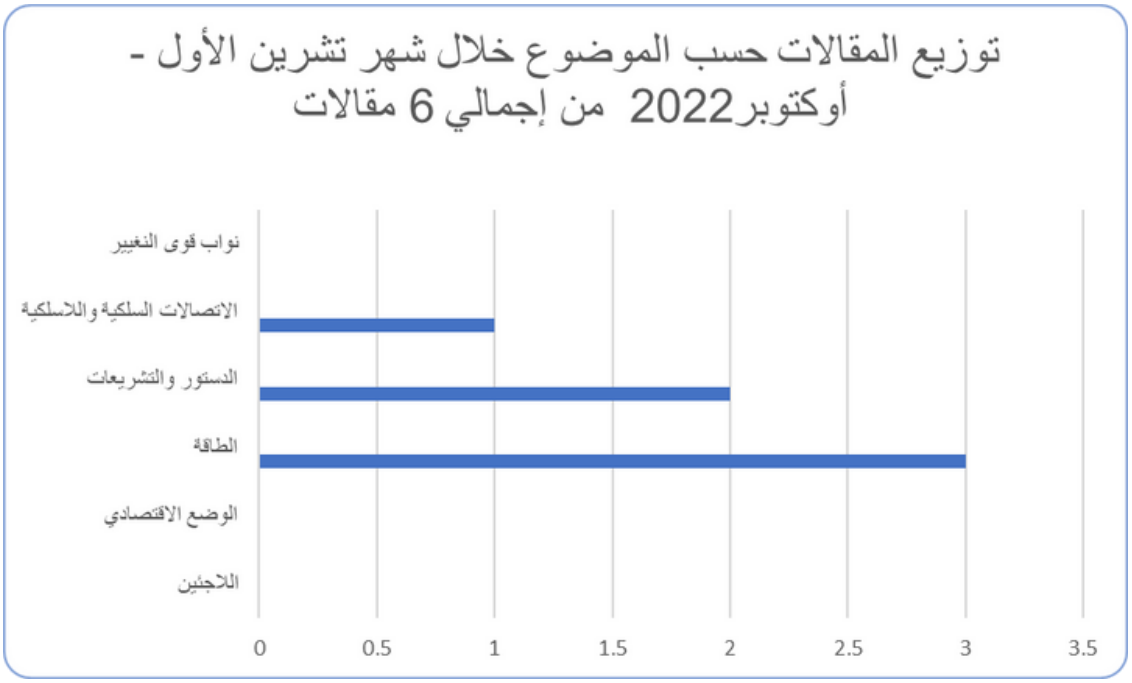

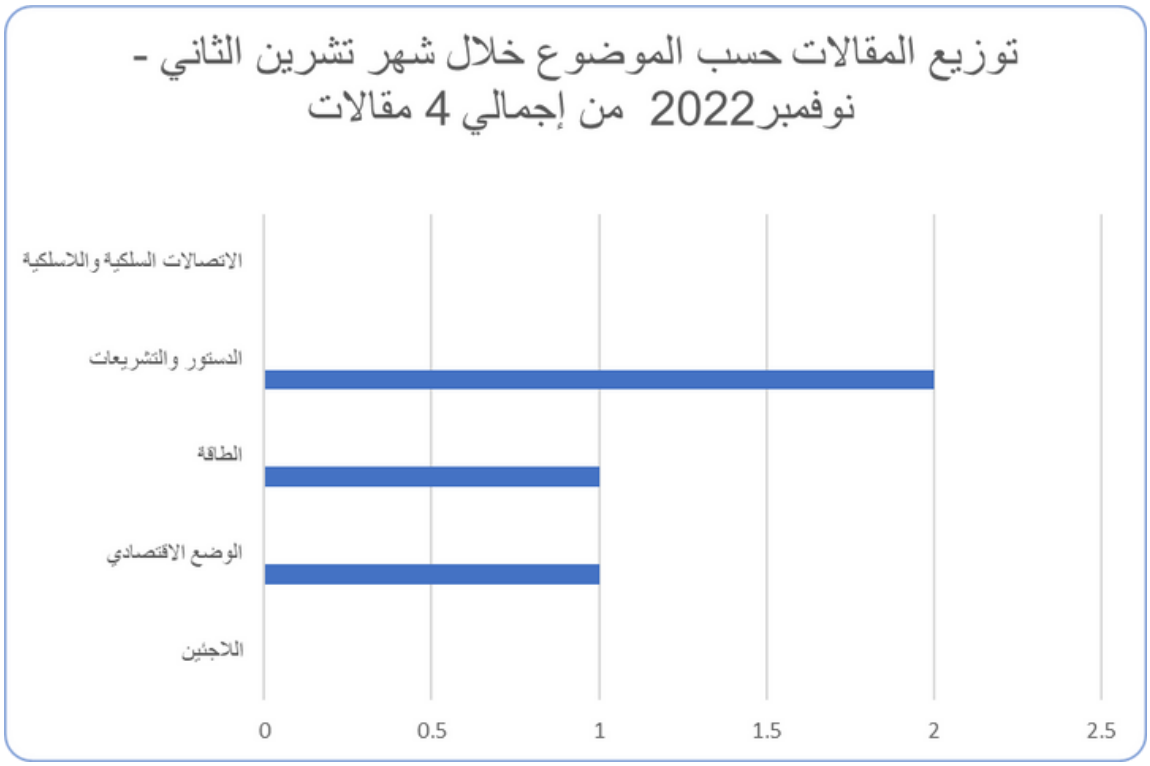

أزمة الطاقة في جوهر النقاش

حيث يواجه لبنان أزمة طاقة لم يسبق لها مثيل، تم تداول الكثير من المعلومات عن هذا الموضوع خلال هذه الفترة. بالتالي، غطّى عدد هائل من المقالات المنشورة هذا الموضوع خلال فترة ما بعد الانتخابات. بالتأكيد، كان تسعير الكهرباء وعدد ساعات الإمداد في لب النقاش، حيث تعتبر قضية الطاقة إحدى مخاوف اللبنانيين الرئيسية في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، تكشف دقة بعض المعلومات المتعلقة بالطاقة عن سوء إدارة الحكومة اللبنانية في هذا المجال مثل رفض باسيل عرض الصندوق الكويتي لتمويل مشاريع الكهرباء في لبنان عام 2012 وموافقة الحكومة على استخدام وقود غير ممتثل، فضلًا عن نقص المعرفة القانونية لدى صانعي القرار. بالإضافة إلى ذلك، فأنّ طلب وزير الاقتصاد من المواطنين بعدم دفع ضريبة القيمة المضافة على فواتير مولدات الكهرباء الخاصة والتي كانت غير قانونية يشكل مثلًا آخر على افتقار الخبرة القانونية لدى صانعي القرار وتجاهل سيادة القانون، مما يشدد التأكيد على سوء الإدارة.

- استخدمت النخبة السياسية، لا سيما رئيس الجمهورية اللبنانية وعضو مجلس النواب إلياس بو صعب معلومات بناء مضللة على بيانات لا أسس لها من أجل تبرير اعتماد الخط 23 بدلًا من الخط 29 كحدود بحرية، وبذلك استغلال قضايا الطاقة لأغراض الدعاية السياسية. في الواقع، لم يتم اثبات حقيقة أن حقل قانا يحتوي على كمية كبيرة من الغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتراض بأنّ اتفاق ترسيم الدود البحرية ما بين لبنان وإسرائيل سيحقق على نحو مباشر تأثيرات خارجية على الاقتصاد اللبناني ككل قائم أيضًا على توقعات غير منطقية.

بصورة مماثلة، فإن الادعاء الذي أدلى به وزير الطاقة، وليد فياض في 24 آب – أغسطس 2022، بأنّ عقود التنقيب عن النفط في المربعين 4 و9 لم تتأثر بانسحاب شركة نوفاتك كان غير دقيق ويهدف إلى خداع الراي العام. تهدف كل هذه التصريحات الزائفة الصادرة عن السياسيين إلى تقديم النفط والغاز كحل للأزمة الاقتصادية المتصاعدة لتحقيق أرباح سياسية مع إبعاد الانتباه عن عدم رغبة الحكومة وعدم قدرتها على تنفيذ إصلاحات حاسمة.

نقص في المعرفة القانونية وتجاهل سيادة القانون

تعكس عدم الدقة في المعلومات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي وتصريحات السياسيين المتعلقة بالدستور نقص في المعرفة الدستورية والقانونية في الخطاب العام. وبالفعل، يدل تدخل سامي جميّل في البرلمان الواقع في 13 تشرين الأول – أكتوبر 2022 بشأن عدم دستورية نصاب الثلثين الذي يتطلبه رئيس مجلس النواب للدور الثاني للانتخابات الرئاسية على هذا الافتقار في الخبرة القانونية. وعلى نفس المنوال، كانت المنشورات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي نقدت نواب "قوى التغيير" لتقديمهم تعديل من أجل حماية احتياطات الذهب في لبنان مشابهة تمامًا للقانون القائم سابقًا غير دقيقة حيث أن التعديل تضمن مواد إضافية التي يمنع العالم المصرف المركزي من إجراء مقايضة الذهب أو أي عمليات أخرى من دون موافقة مجلس النواب.

كما ظهر هذا الافتقار في المعرفة الدستورية والقانونية من خلال جهل الوزير بسلطات وصلاحيات الوزراء الآخرين على النحو المنصوص عليه في القانون. كما يمكن توضيح ذلك من خلال تصريح وزير العمل الذي ذكر أنه يمكن لوزير المالية أن يقرر تعديل قيمة الدولار الجمركي بشكل أحادي، حتى وإن كان ذلك يتناقض مع القوانين السارية.

علاوة على ذلك، كشف تدقيق الحقائق الذي أجرته " مهارات نيوز" عن تجاهل المؤسسات السياسية بسيادة القانون وذلك من خلال تأكيد عضو مجلس النواب ميشال الدويهي الذي أعلن فيه اعتماد مجلس النواب اجراء عام 2022 لمجلس النواب اللبناني على تويتر.

وبصورة مماثلة أظهر تدقيق المعلومات أيضًا أن المؤسسات القضائية لم تلتزم بسيادة القانون إما لأن مجلس القضاء الأعلى تجاوز حدود صلاحياته في قراره بتعيين قاض بديل في تفجير مرفأ بيروت، وذلك بناء على اقتراح وزير تصريف الأعمال هنري خوري. نتج هذا القرار جراء ضغوطات سياسية، مما يؤكد على عدم استقلالية القضاء في لبنان.

ومن الجدير بالذكر أيضًا إلى أنه، كما تم اثباته من خلال تدقيق بالمعلومات الذي أجرته "مهارات نيوز"، فإن طلب وزير العدل بتعيين قاضٍ بديل في قضية انفجار مرفأ بيروت يعد غير دستوري ويشكل بلا شك إساءة للسلطة

وصم اللاجئين السوريين

ساهمت الأزمات اللبنانية المتفاقمة في تعزيز وصم اللاجئين السوريين، والذي كان مدفوعًا بوسائل الإعلام والخطاب السياسي المتلاعب. في الواقع، يتم استخدام اللاجئين السوريين على نحو متزايد ككبش فداء من قبل صانعي القرار الذين يحاولون ابعاد اللوم عن أوجه النقص في الدولة اللبنانية، كما أثبتت "مهارات نيوز" من خلال تدقيق الحقائق الذي أجرته أن هذه الخطابات السياسية المتلاعبة قد ساهمت في تشويه أزمة اللاجئين وتأثيرها على المجتمعات المضيفة، مما يؤجج خطابًا ضارًا يديم حلقة الكراهية والعنف والتمييز.

دقة المعلومات المتداولة خلال فترة ما بعد الانتخابات

وفقًا للتدقيق المعلوماتي الذي أجرته "مهارات نيوز" فإن 31% من المعلومات التي تم التحقق منها خلال فترة ما بعد الانتخابات كانت صحيحة جزئيًا بينما 50% منها كانت غير صحيحة. يمثل موضوع الدستور والتشريع غالبية المعلومات المضللة التي انتشرت بعد الانتخابات، حيث كانت 8 حقائق غير دقيقة، إلى جانب قطاع الطاقة حيث كانت 7 حقائق غير دقيقة.

من المعلومات التي تم التحقق منها كانت غير صحيحة

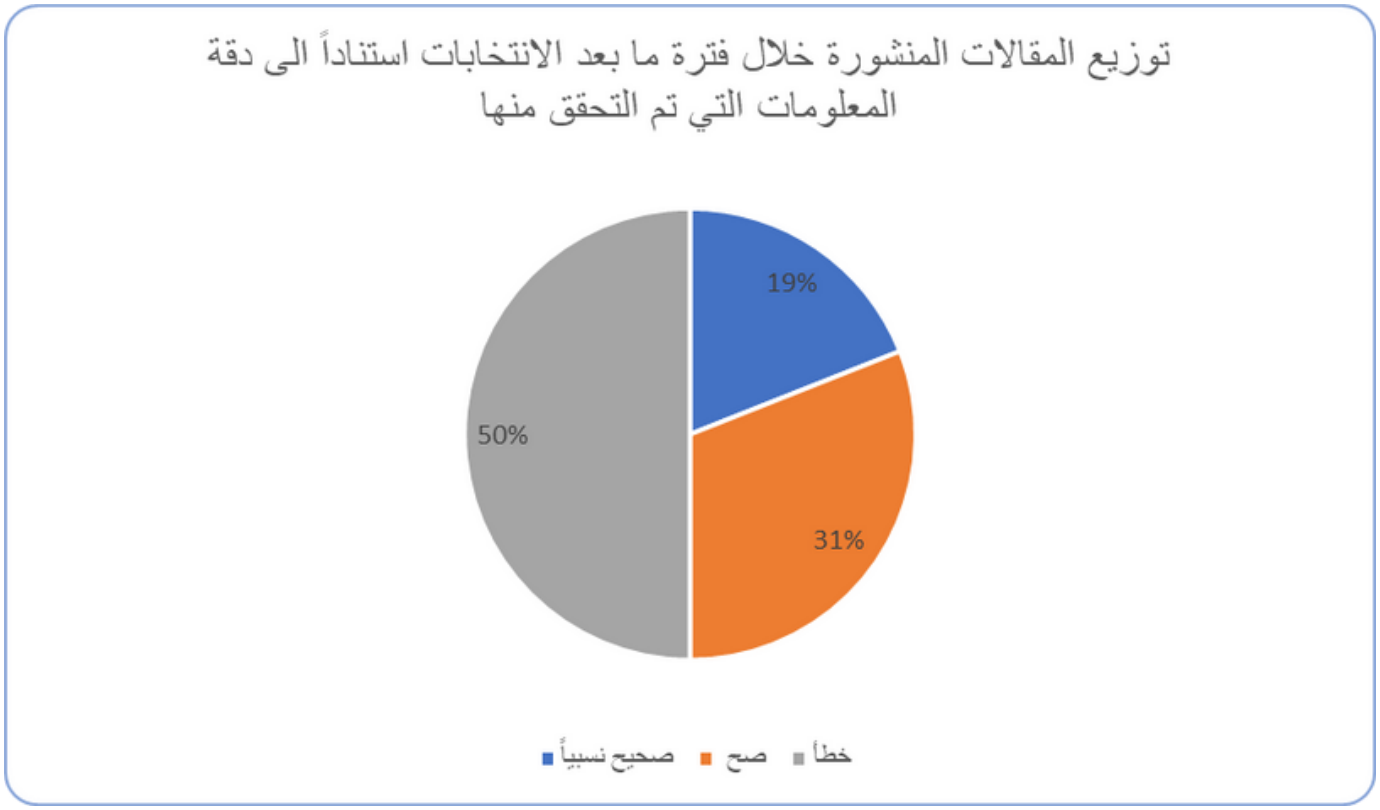
توزيع المقالات المنشورة خلال فترة ما بعد الانتخابات استناداً الى دقة المعلومات التي تم التحقق منها
19%
31%
50%
صحيح نسبياً
صح
خطأ

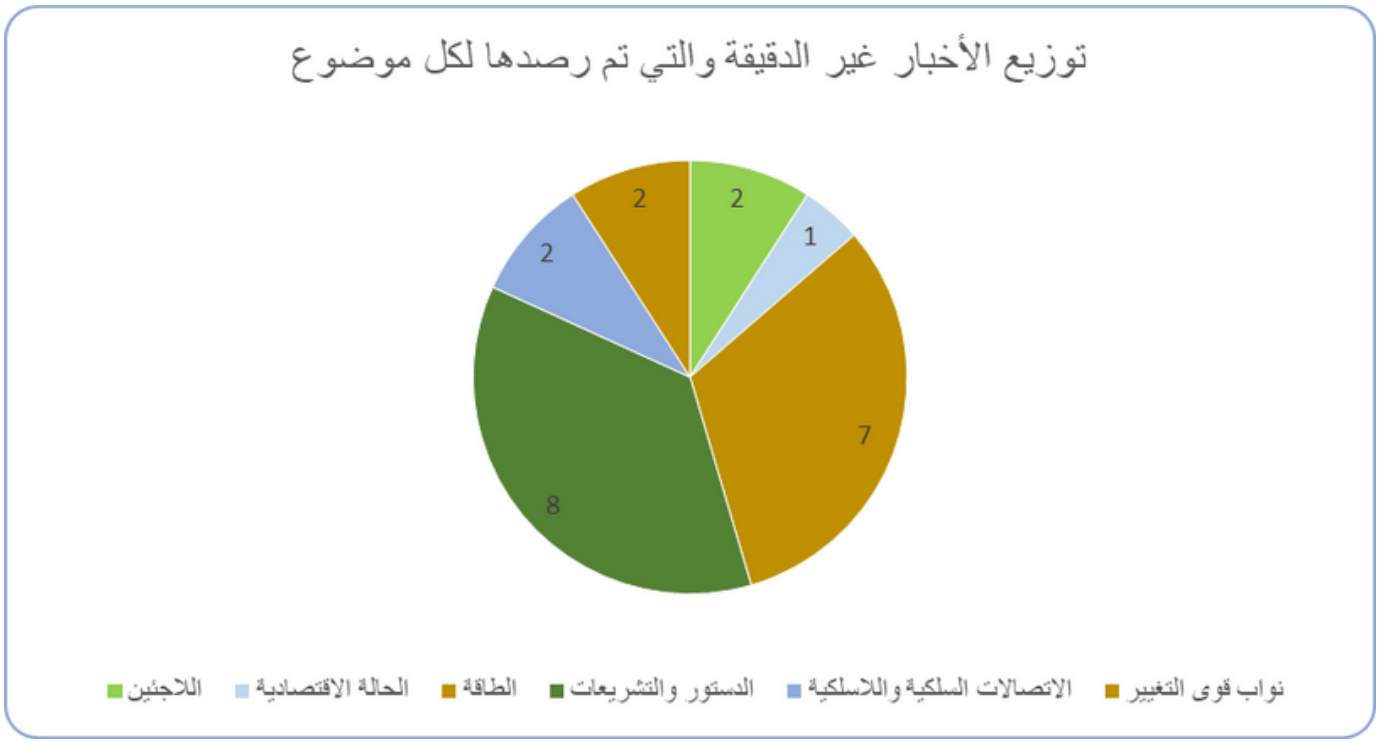
توزيع الأخبار غير الدقيقة والتي تم رصدها لكل موضوع
2
1
7
8
2
2
نواب قوى التغيير
الاتصالات السلكية واللاسلكية
الدستور والتشريعات
الطاقة
الحالة الاقتصادية
اللاجئين

التوصيات:

01 ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن ترفع مستوى الوعي القانوني لتعزيز ثقافة أقوى في مجال سيادة القانون وتمكين المواطنين من مساءلة صانعي القرار.

02 يجب على الحكومة إنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات لتمكين الصحافيين والباحثين من الوصول إلى البيانات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية بما في ذلك قطاع الطاقة والاتصالات.

03 ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تبني قدرات الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام لتمكينهم من تقديم روايات متوازنة وشاملة، وتجنب أي وصم أو تحريف للاجئين.

04 يجب على وسائل الإعلام والصحافيين إنتاج محتوى إعلامي بدقيق يتعلق بالمسائل الاقتصادية لتزويد المواطنين اللبنانيين بالمعرفة اللازمة للمشاركة بفاعلية في النقاش العام.

مهارات
Maharat

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا

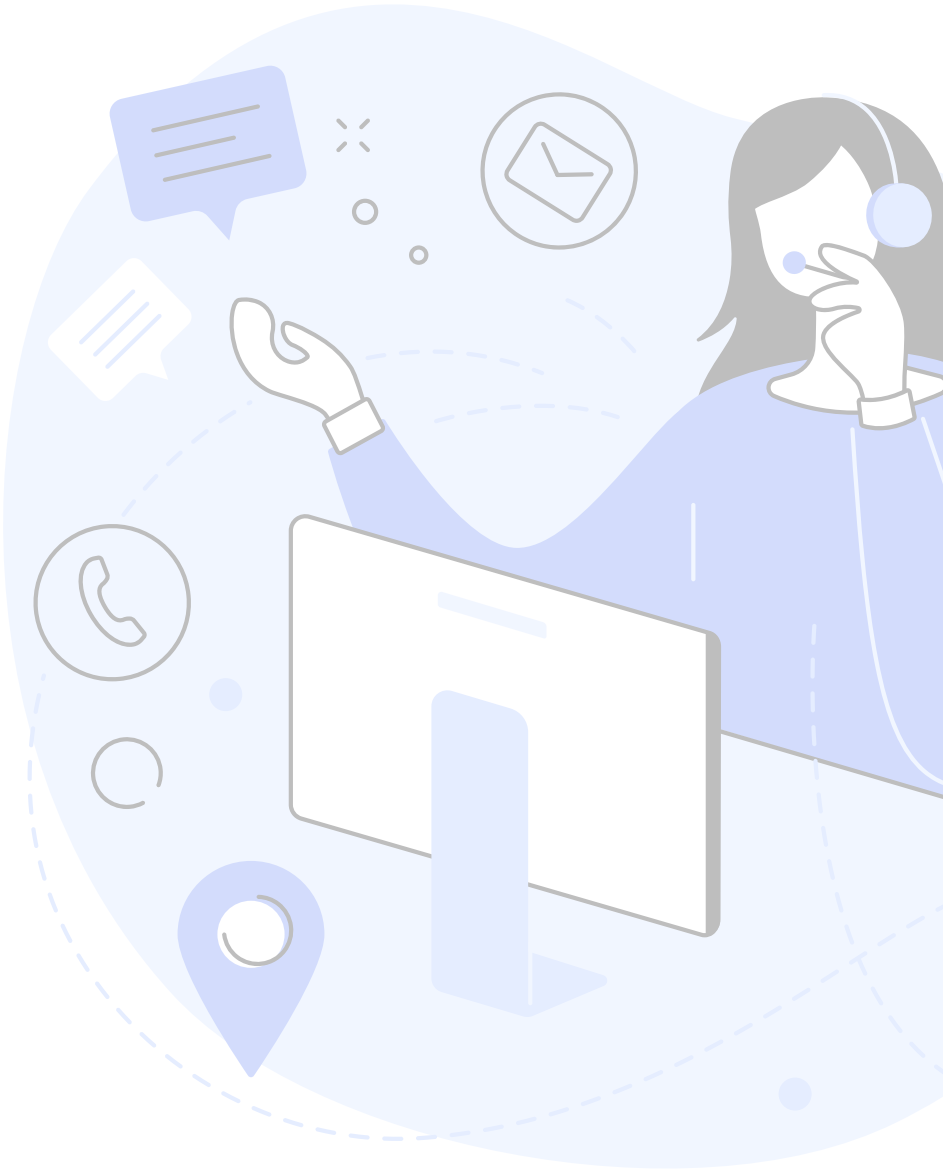

Telephone
0096176971616

Website
maharatfoundation.org

Address
New Jdeide, Azure Center, 5th Floor